

وإذ تدرك أيضا الحاجة الى تعزيز قدرات الادارة العامة توخيا لضمان استجابة الخدمة المدنية لاحتياجات الناس وبغية توفير خدمات جيدة.

وإذ تؤكد أن للدول حقا سياديا في البت، وفقا لما لديها من استراتيجيات واحتياجات وأولويات انمائية، في شؤون ادارتها العامة، وأن المسؤولية عن ذلك تقع عليها هي،

وإذ ترى أن الادارات الوطنية الفعالة والكفوءة والمسؤولة أمام شعوبها هي ادارات يفترض فيها أن تدعم النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة،

وإذ ترى أيضا أن تنمية الموارد البشرية تشكل أساسا لا بد منه للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وعاملا رئيسيا من عوامل التقدم والرخاء،

وإذ ترى كذلك أن بعض المبادرات التي اتخذتها بعض البلدان استهدافا لإصلاح اداراتها العامة في إطار برامج التكيف الهيكلي، لم يكن يستند دائما الى سياسة مصممة ومرسومة للأجل الطويل،

وإذ تعترف بأهمية وتكامل الدورين اللذين يقوم بهما القطاعان العام والخاص في النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة،

وإذ تعترف أيضا بأهمية وجود ادارات فعالة وكفوءة، مسؤولة أمام شعوبها عن التنفيذ الناجح للإصلاحات الاقتصادية في جميع البلدان، ولا سيما في البلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية،

وإذ تؤكد أهمية التعاون الدولي في دعم الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية في مجال بناء قدراتها في ميدان الإدارة العامة من أجل التنمية،

وإذ تقر بأهمية الأنشطة التي يضطلع بها ضمن إطار برنامج الأمم المتحدة في مجال الادارة العامة والمالية، لتعزيز فعالية الادارة العامة، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية،

وإذ تقر أيضا بأهمية تبادل الآراء والخبرات من أجل التشجيع على تحسين فهم دور الادارة العامة في التنمية وتعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان،

١ - تحيط علما بإعلان طنجة^(١١) الذي اعتمده مؤتمر البلدان الافريقية لوزراء الخدمة المدنية المعقود في المغرب يومي ٢٠ و ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛

٩ - تناشد المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والوكالات المتخصصة وهيئات وبرامج منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة الى سائر الجماعات المهتمة بالأمر، أن تقدم من المساعدة التقنية والطبية والمالية الى البلدان النامية، ولا سيما البلدان الافريقية، ما يتناسب مع الجهود اللازمة لمكافحة هذا المرض المتوطن؛

١٠ - تدعو المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، بوصفها المنظمة الرائدة في هذا الميدان، إلى تشجيع تعبئة جهود منظمات ووكالات وهيئات وبرامج منظومة الأمم المتحدة بغية تقديم المساعدة التقنية والطبية والمالية اللازمة للعمل الوقائي وتكثيف مكافحة الملاريا، وإعداد خطة عمل تبين بالتفصيل تنسيق جميع الأنشطة ذات الصلة التي يضطلع بها في هذا الميدان؛

١١ - تطلب الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقرير المدير العام لمنظمة الصحة العالمية الذي سيعد بالتعاون مع منظمات ووكالات وهيئات وبرامج منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة عن تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك، في جملة أمور، الاجابات عن الأسئلة العديدة التي لا يزال يتعين تناولها، بالإضافة الى استخدام لقاح فعال مضاد للملاريا في نهج متكامل، مع غيره من أدوات مكافحة الملاريا، بما في ذلك إدماج التكنولوجيا الملائمة لمكافحة الملاريا، مع إيلاء اهتمام خاص لنتائج الأبحاث العلمية المتعلقة بأحدث التطورات في هذا الميدان.

الجلسة العامة ٩٢

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

١٣٦/٤٩ - الادارة العامة والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تدرك الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الحكومات والادارات العامة في مواجهة المسؤوليات الجديدة الناجمة عن السعي الى تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في جميع البلدان، بما في ذلك، في جملة أمور، تطوير تجهيزات الهياكل الأساسية الرئيسية، وتعزيز التنمية الاجتماعية، ومكافحة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والفقر، والاضطلاع، حسب الاقتضاء، بتهيئة الظروف المؤاتية لازدهار القطاع الخاص، وحماية البيئة،

١٠ - تقرر أيضا أن تنظر في دورتها الخمسين، في مسألة الإدارة العامة والتنمية في إطار البند المعنون "تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي".

الجلسة العامة ٩٢

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

٢٣٤/٤٩ - وضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

إن الجمعية العامة.

إذ تشير إلى قرارها ١٧٢/٤٤ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ و ٢٢٨/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، وغيرهما من قرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة، والتوصيات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١^(٣٧) الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٨٨/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الذي أنشأت بموجبه لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، بغية وضع هذه الاتفاقية في صيغتها النهائية بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٤.

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ١٩١/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الذي حثت فيه لجنة التفاوض الحكومية الدولية على إكمال مفاوضاتها بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٤.

وإذ تلاحظ أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا^(٤٧)، المعتمدة في باريس في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، تنص في المادة ٢٥ منها على أن تضطلع الأمانة التي أنشأتها الجمعية العامة بالقرار ١٨٨/٤٧ بوظائف الأمانة على أساس مؤقت إلى حين انتهاء الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف، وإذ تلاحظ أيضا أن لجنة التفاوض الحكومية الدولية طلبت إلى الأمين العام، في الفقرة ٥ من قرارها ٢/٥^(١٧)، أن يقدم اقتراحات تمكن الأمانة المنشأة بموجب القرار ١٨٨/٤٧ من مواصلة أنشطتها على أساس مؤقت ريثما يقوم مؤتمر الأطراف بتسمية الأمانة الدائمة للاتفاقية،

٢ - تقرر أن تستأنف، في آذار/مارس - نيسان/أبريل ١٩٩٦ دورتها الخمسين لبحث مسألة الإدارة العامة والتنمية، ولتبادل الخبرات، واستعراض أنشطة الأمم المتحدة في هذا الميدان، وتقديم التوصيات حسب الاقتضاء؛

٣ - تدعو جميع الدول إلى الاشتراك بنشاط في الدورة المستأنفة وإلى جعل تمثيلها في هذه الدورة على أعلى مستوى ممكن؛

٤ - تطلب إلى فريق الخبراء المعني بالإدارة العامة والمالية أن يساهم، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في أعمال دورتها المستأنفة، مستندا إلى الخبرة المكتسبة في مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية على أن تبني، ضمن الإدارات العامة، القدرات اللازمة لتحقيق التنمية؛

٥ - تطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الانمائي وسائر مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تساهم، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في أعمال دورتها المستأنفة؛

٦ - تدعو المنظمات غير الحكومية التي يهمها الأمر إلى أن تساهم، حسب الاقتضاء، في أعمال الدورة المستأنفة؛

٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في الدورة المستأنفة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا موحدا يتضمن تحليلا لدور الإدارة العامة في التنمية وتوصيات تتعلق بتعزيز دور الأمم المتحدة في الإدارة العامة والتنمية لصالح من يهمه الأمر من البلدان النامية والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية؛

٨ - تدعو اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة إلى أن تدرس، خلال عام ١٩٩٥، دور الإدارة العامة في التنمية، وإلى أن تقدم إلى الجمعية العامة في الدورة المستأنفة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقارير عن هذا الموضوع؛

٩ - تقرر أن توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، خلال دورته التنظيمية، بأن يدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورته الموضوعية لعام ١٩٩٥، في إطار بند "الأنشطة البرنامجية"، بندا فرعيا بعنوان "الإدارة العامة والتنمية"؛